الأمم المتحدة

A/HRC/30/58

الجمعية العامة

Distr.: General
20 August 2015
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة الثلاثون**
البند 10 من جدول الأعمال
**المساعدة التقنية وبناء القدرات**

# تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، رونا سميث

موجز

تلقت كمبوديا وشعبها منذ عام 1993 خدمات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر 2014، نظر مجلس حقوق الإنسان في التقرير النهائي الذي قدمه المقرر الخاص السابق، سوريا ب. سوبيدي. وعين المجلس في آذار/مارس 2015 المقررة الخاصة الحالية؛ ودخل التعيين حيز النفاذ في 1 أيار/مايو 2015. وقد تعين لأسباب لوجستية تأجيل الزيارة التي كان مقرراً القيام بها في أيار/مايو 2015 ولا يمكن تحديد موعدها مجدداً قبل اجتماع المجلس في أيلول/سبتمبر 2015. ولما كان هذا التقرير قد أُكمل في 8 حزيران/يونيه 2015 لكي يفي بالجدول الزمني لتقديم التقارير من أجل الدورة الثلاثين للمجلس، فإنه يعكس فقط التقدم الذي أحرز السنة الماضية أثناء فترة ولاية المقرر الخاص السابق.

080915 090915 GE.15-14132 (A)
*1514132*

الرجاء إعادة استعمال الورق

## أولاً- مقدمة

١- هذا التقرير، وهو التقرير الأول الذي تقدمه المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا التي عُينت مؤخراً، قد أُعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 29/24. وقد عُينت المقررة الخاصة في آذار/مارس 2015، وتولت وظيفتها في 1 أيار/مايو 2015. ونظراً إلى صعوبات لوجستية، فإنها لم تستطع الاضطلاع بالزيارة الأولية التي كان مقرراً القيام بها قبل تقديم هذا التقرير.

٢- وقام المقرر الخاص المنتهية ولايته، سوريا ب. سوبيدي، بزيارة إلى كمبوديا في الفترة الممتدة من 17 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2015، التقى أثناءها بمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، من بينهم ممثلون عن الحكومة، والأحزاب السياسية المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني، ومواطنون. وترد تفاصيل زيارته وآراؤه بشأنها في بيانه الصحفي الختامي[(1)].

٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت هيئات معاهدات الأمم المتحدة في عدة تقارير دورية قدمتها كمبوديا. فقد نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الدوري الثاني للبلد (CCPR/C/KHM/2) وأصدرت ملاحظاتها الختامية (CCPR/C/KHM/CO/2). ونظرت لجنة حقوق الطفل في التقدم الذي حققته كمبوديا في مجال تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وأصدرت ملاحظاتها الختامية بشأنه (CRC/C/OPAC/KHM/CO/1). ونظرت هذه اللجنة أيضاً في التقدم الذي أحرزته كمبوديا في مجال تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وأبدت ملاحظاتها الختامية بشأنه (CRC/C/OPSC/KHM/CO/1).

٤- ويحل في عام 2015 موعد تقديم تقريري كمبوديا الأوليين عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد تأخّر تقديم كمبوديا تقريريها الدوريين عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وعند إعداد التقرير الدوري الثالث لكمبوديا عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أصدرت لجنة مناهضة التعذيب قائمة المسائل التي تُرسل قبل تقديم التقارير (CAT/C/KHM/Q/3)، ولا تزال تنتظر رد الدولة.

٥- والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم هي، من بين المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان التسع، الاتفاقية الوحيدة التي وقعتها كمبوديا ولكن

(1) انظر الرابط http://cambodia.ohchr.org/WebDOCs/DocNewsIndex/2015/012015/Press_statement_23-Jan-2015_Eng.pdf.

لم تصدق عليها بعد. غير أن كمبوديا قبلت أثناء الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل التوصيات التي تدعو إلى النظر في التصديق على ذلك الصك[2].

## ثانياً- البلاغات

٦- فيما يتعلق بإجراءات البلاغات الفردية، صدقت كمبوديا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بيد أنه لم يرد أي بلاغ في إطار ذلك الإجراء في الفترة المشمولة بالتقرير.

٧- ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن المقرر الخاص السابق وجه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير عدداً من البلاغات إلى الحكومة بشأن الحالات التالية المثيرة للقلق.

٨- ففي 22 آب/أغسطس 2014، أرسل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا رسالة ادعاءات إلى حكومة كمبوديا، وانضم إليه في هذا الصدد كل من المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. ولفتت الرسالة الانتباه إلى الاستيلاء على الأراضي، وإنكار العدالة، والمضايقات القضائية، والترهيب، والاعتداءات المتكررة على سكان قريتَي "لور بيبانغ" و"بوينغ كاك" في بلدة "تا تشيس". وقيل إن أكثر من 400 هكتار بسندات ملكية قد مُنحت لشركة KDC International المحلية في عام 2008 تتداخل مع نحو 200 هكتار من أراضي القرويين أو تشكل تعدياً عليها. وفي 23 حزيران/يونيه 2014، قدّمت 22 أسرة شكوى إلى محكمة بنوم بن المحلية مدعين أنهم تعرضوا للتهديد أو المضايقة لكي يقبلوا تعويضات غير كافية. وفي أوائل تموز/يوليه 2014، شرعت شركة KDC International في بناء جدار خرساني حول الأرض موضع النزاع. وفي آب/أغسطس، توجهت مجموعة من أفراد المجتمع المحلي إلى بنوم بن في مسيرة للاحتجاج على القبض على فردين آخرين من المجتمع المحلي، وقيل إن المسيرة فُرقت بالعنف على أيدي 300 إلى 400 فرد من أفراد الشرطة متترّسين بدروع ومسلحين بهراوات كهربائية وعصي خشبية. ووجّهت رسالة الادعاءات الانتباه إلى رسالة ادعاءات مشتركة سابقة بعث بها في عام 2011 المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان[3]. وكانت الرسالة السابقة تعرض إجمالاً أوجه القلق المتعلقة بالتشهير، وأعربت الرسالة الحالية عن الأسف لعدم ورود أي رد.

(2) انظر الوثيقة A/HRC/26/16، الفقرات من 118-6 إلى 118-8.

(3) انظر الوثيقة A/HRC/18/51، ص 42 (القضية رقم KHM 1/2011).

٩- وفي 30 نيسان/أبريل 2015، أرسل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا والمقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق رسالة ادعاءات مشتركة. وكانت الرسالة تتعلق بجماعة البونونغ، وهم من السكان الأصليين، وتناولت الاستيلاء على الأراضي وإنكار العدالة والحق في الحصول على سندات ملكية لأراضي الجماعة. وقد مُنحت شركة بين فووك للمطاط (Binh Phuoc Rubber Company) امتيازاً اقتصادياً يتعلق بالأراضي في تشرين الأول/أكتوبر 2011 شمل الأراضي التي تشغلها أُسَر جماعة السكان الأصليين البونونغ. وقد تأثر بهذا الإجراء نحو 211 أسرة، أو زهاء 000 1 شخص، من بينهم أطفال. وادعى أفراد البونونغ أنهم لم يُستشاروا قبل منح امتياز الأراضي الاقتصادي برغم المتطلبات القانونية التي تستلزم ذلك. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر 2014، ادُّعي أن ممثلي الشركة جرفوا الممتلكات التي كانت الأسر تستعملها في الأنشطة الزراعية والإقامة الموسمية. وفي نهاية آذار/مارس 2015، ادُّعي أن الشرطة المسلحة قد رافقت ممثلي الشركة الذين جرفوا الأراضي الحرجية ومزارع المجتمع المحلي وما يقرب من 170 هيكلاً سكنياً مؤقتاً يستخدمها أفراد المجتمع المحلي موسمياً. وأعرب المقرران الخاصان عن اهتمامهما البالغ بضمان قيام محكمة مناسبة أو آلية لفض النزاعات بإجراء تقييم منصف للدعاوى التي تطعن في ملكية الأرض، وطلبا وقف أي عمليات إزالة لمحتويات الأراضي أو أي عمليات تطوير لها إلى أن يتم إجراء ذلك التقييم المنصف.

١٠- ولم يرد من حكومة كمبوديا خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي رد على أي من رسالتي الادعاءات.

١١- وفيما يخص القانون المنتظر المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية، كرر المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات دعوته الحكومة إلى إشراك المجتمع المدني في عملية صياغة هذا القانون[4]. وقام أيضاً رؤساء الهيئات التالية: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في كمبوديا، بكتابة مقال رأي يشجع على إجراء المزيد من التشاور والنقاش بشأن هذا القانون في أيار/مايو 2015[5].

## ثالثاً- خاتمة

**١٢- أنهى المقرر الخاص السابق ولايته ببيان صحفي ختامي أوضح فيه وجهات نظره بشأن الحالة المتطورة لحقوق الإنسان في كمبوديا[6].**

(4) انظر الرابط:
www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15996&LangID=E#sthash.q798H53J.dpuf.

(5) انظر الرابط: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15996&LangID=E.

(6) انظر الرابط: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15907&LangID=E.

**١٣- وتشعر المقررة الخاصة الحالية بالتشجيع والامتنان لما قامت به الحكومة دون تأخير من توجيه دعوة إليها لزيارة البلد في أيار/مايو، رغم تأجيل هذه الزيارة في نهاية المطاف. وتعتزم المقررة الخاصة التوصل إلى اتفاق على القيام بهذه الزيارة في أقرب وقت مناسب ممكن، وهي تتطلع إلى زيارة كمبوديا. وستناقش مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة ما تحقق من تقدم بغية تحديد مجالات تركيز البعثات المقبلة وشكل هذه البعثات، إذا قرر مجلس حقوق الإنسان استمرار الولاية.**